حوليات آداب عين شمس المجلد ٤٧ (عدد أكتوبر – ديسمبر ٢٠١٩)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

مشروع جاك سوستال ١٩٥٥-١٩٥٦

شعوب كامل نصيف*

جامعة بغداد/ كلية التربية للبنات/ قسم التاريخ

المستخلص

تبين الحقائق والمعلومات الواردة في محاور البحث ان الحاكم العام جاك سوستال في خلال فترة ولايته للجزائر ١٩٥٥ – ١٩٥٦ ناضل في سبيل تطبيق مشروعه المتمثل بسياسة الادماج وهو مشروع شامل متكامل يمس جوانب مختلفة منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهي تهدف الى وضع أليات في الميادين جميعها بقصد افشال الثورة الجزائرية .

كانت سياسة الاصلاحات التي حاولت الحكومة الفرنسية تطبيقها ترمي بالدرجة الاولى الى ابقاء الوجود الفرنسي في الجزائر، ولتجسيد ذلك استعملت مختلف الطرق والوسائل المتوفرة لديها الى جانب العمل العسكري للقضاء على الثورة وفضلا عن تفادي امتداد لهيبها الى باقي انحاء البلاد.

حاولت السلطات الاستعمارية حتواء فكرة الاستقلال باستعمال اساليب عدة من بينها ان تحاول البحث عن مجموعة من السياسين الوطنيين لتتعاون معهم في نجاح هذا المشروع بخلق قوة ثالثة – اشراك الجزائريين المسلمين – في الرقي بالمقاطعة واعادة احلال الامن وتهدئة الوضع في الظاهر، واما الباطن عزل الشعب عن الثورة وحرمانه من منابع قوته.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب – جامعة عين شمس ٢٠١٩.

المقدمة

تعرض الشعب الجزائري طيلة القرن وربع القرن للاستعمار الفرنسي، الذي حاول بمختلف الوسائل القضاء على مقاومته الشعبية الرافضة له وطمس شخصيته الوطنية والدينية، دون نتيجة بسبب من تمسك هذ الشعب بمقوماته الاساسية ودأبه على محاربة عدوه في كل وقت، ومن أكبر تلك المجابهات بين الطرفين كانت الثورة الجزائرية التي دامت سبع سنوات ونصف (١٩٥٤-١٩٦٢)

تكمن اهمية هذا البحث في كونه يتناول جانبا من السياسة الفرنسية متمثله (بمشروع جاك سوستال) التي حاولت كبح الثورة لان الحكومة الفرنسية كان لزاما عليها ان تجد مخرجا وفي اسرع وقت لاجهاض الثورة ولذلك سارعت منذ الوهلة الاولى لانطلاقها الى اتخاذ التدابير والاجراءات القمعية والاغرائية لتهدئة الاوضاع، لاسيما وأن الادارة الاستعمارية كانت بين مطرقة الثورة وسندان المعمرين، افقدها توازنها طيلة مسار الثورة التحريرية الكبرى.

ان اختيار موضوع مشروع جاك سوستال من اجل التعرف على الاستراتيجية النفسية التي انتهجتها فرنسا لاخماد الثورة الجزائرية من خلال عروضها الاغرائية المتمثلة بهذا المشروع ان دراسة هذا الموضوع بما يحتويه من اهمية كبيرة جاء لمعرفة قوة وصلابة الثورة الجزائرية في مواجهة الاستراتيجية الفرنسية الاغرائية.

وتضمن البحث المحاور الاتية:

- المحور الاول : جاك سوستال حاكم في الجزائر
- المحور الثاني : الاجراءات التمهيدية لجاك سوستال
- المحور الثالث : الادماج طريقا للتهدئة
- المحور الرابع : استراتيجية جاك سوستال الاصلاحية

انتهجت السلطات الاستعمارية الفرنسية منذ اندلاع الثورة الجزائرية في تشرين الثاني ١٩٥٤ استراتيجية هدفها قمع الثورة بكل الوسائل المتاحة، واحتواء الاوضاع المهددة لكيان الجزائر الفرنسية، قامت هذه الاستراتيجية بمحاولة القضاء على العدو بقوة السلاح والمواجهة والاشتباكات والمعارك واساليب القمع والتغذيب التي طبقت صنوفها على السكان، وماصاحبها من حرب نفسية ودعائية .

وكاجراء جديد حاولت السلطات الفرنسية التي بينت مواقفها السياسية التي لم تتغير على الرغم من ادراكهم لخطر الثورة، اذ تصرفت الحكومة الفرنسية بنفس الاسلوب الذي واجهت به احداث الثامن من ايار ١٩٤٥ [١]، حين لجأت الى القمع والاضطهاد ثم التلويح بصياغة وضع جديد خال من العقبات والعراقيل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالتأسيس لاصلاحات كتعبير عن صدق نواياها لتغيير وتحسين اوضاع الجزائريين، ومن هذا المنطلق توصلت القيادة الفرنسية الى قناعة مفادها أن الوالي العام روجي ليونار في الجزائر لم يعد رجل المرحلة حينذاك لذا وجب استبداله برجل آخر يكلف بمهمة اعادة الهدوء والامن الى المقاطعة الفرنسية [٢].

اولا – جاك سوستال حاكم في الجزائر

امام الضغط المتواصل الذي وقعت فيه السلطات الفرنسية على اثر نجاح العمليات التي شنها الثوار بقيادة كل من جبهة التحرير الجزائرية [٣] وجيش التحرير الوطني [٤] من جهة وضغط غلاة المعمرين [٥] التي مارست حملة معارضة قادها عنصر بارز من كبار المستوطنين وهو (ريني ماير Rene Mayer) رئيس المجلس الجزائري الذين كانوا يرددون انذاك ان القيام بالاصلاحات أيا كانت وفي تلك الظروف بالذات لايعني سوى اعطاء ورقة رابحة لحركة العصيان التي يشنها الثوار [٦] .

كانت حكومة (منداس فرانس Mednes France) [٧] متيقنه من عدم جدوى الاجراءات الامنية لاستتباب الامن بالجزائر وهو مادفع به لأجراء مجموعة من الاصلاحات محاولة منه لتهدئة الاوضاع في الجزائر، وكتعبير عن استعداد الحكومة لاحداث تغييرات والرد على من حمل السلاح من الجزائريين، ولأجل ذلك كان على رئيس الحكومة اجراء تغييرات في المنظومة الحكوميه ايضا و ضرورة استقدام مسؤول جديد للجزائر، لان الوالي العام روجي ليونار أثبت محدودية سياسته، وبرهن عن عجزه في افشال وكبح جماح الثورة الجزائرية[٨] .

وصل جاك سوستال [٩] الحاكم العام الجديد الى الجزائر يوم الخامس عشر من شباط ١٩٥٥، وكان من بين الشخصيات المساعدة له رجلان يعرفهما الجزائريون، هما جاك جويليه والرائد فانسان مونتاي فضلا عن العالمة الفرنسية جيرمين تيون[*] [١٠] .

لم يحظ جاك سوستال عند قدومه الى الجزائر لتولي مهامه في الخامس عشر من شباط ١٩٥٥ [١١] باي استقبال او حفل رسمي، ذلك لانه كان منبوذا من طرف الثنائي السياسي الفرنسي(ريني ماير Rene Mayer) والمعمرالمليونير بورجو (Bourgeauo)، وغيرهم من غلاة المعمرين الاوربيين الذين قاموا بتنظيم حملة اعلامية مضادة، دعوا فيها جميع المستوطنين الى مقاطعة استقباله وعدم التعامل معه لعوامل عدة منها [١٢] :

- انه يهودي اسمه الحقيقي بن سوسان (Ben Soussan).
- انه يساري عميل للشيوعية العالمية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي.

- انه ينتمي الى حزب ديغول الليبرالي.
- ان منداس فرانس هو الذي قام بتعينه في منصب الحاكم العام وهذا يعني انه ينتمي الى سياسته المرفوضة في المجلس الوطني الفرنسي والتي سيعمل على تطبيقها حال وصوله لسدة الحكم .

استقبل سوستال يومها من قبل كوتولي(Cuttoli) الامين العام للولاية العامة في الجزائر، والذي أدار شؤونها بالنيابة منذ تنحية روجي ليونار وكذلك مدير الامن جون فوجور (Jean Vaujour) والجنرال شريار (Cherieere) قائد الناحية العسكرية العاشرة، وهو اعلى مسؤول عسكري في الجزائر، اضافة الى رئيس المجلس الحزائري لاكيير (Lacquierr) ورئيس بلدية الجزائر جاك شوفالي (J.Chevalier)[١٣].

كشف سوستال عن فحوى اللقاء الذي دار بينه وبين وزير الداخلية فرانسوا ميتران عندما عرض عليه منصب الحاكم العام، مستفسرا عن السياسة العامة التي تنوي الحكومة اتباعها، فاكد له وزير الداخلية انها تتمحور حول [١٤]:

- مكافحة التمرد مع تفادي اي صعف او افراط في الوقت نفسه.
- اعداد خطة للاصلاحات.
- الحفاظ على الجزائر في اطارها الفرنسي دون اي تخاذل.
- التعجيل في اجراء تسليم الجزائريين الى الوظائف والمسؤوليات التي عمل عليها فرانسوا ميتران من قبل.

كما جرى لقاء اخر بين سوستال ومنداس فرانس حيث تحاور معه حول خطة الاصلاحات التي أعدها كمشروع لتطبيقه في الجزائر، مقترحا عليه تطبيق قانون الجزائر في العشرين من ايلول ١٩٤٧[١٥].

وقد كانت تهدف من وراء القرار الاول التخلص من ضغوطات المستوطنون الاوربيون من اقطاعيين واصحاب رؤوس اموال بالعاصمة، على الحاكم العام السابق روجي ليونار، الذي كان اسيرا لهم، عليه المراسيم التي تخدم مصالح هذه الشرذمة، من دون مراعاة لمصلحته فرنسا او مصلحة المسلمين الجزائريين [١٦].

كما كانت تهدف من القرار الثاني والمتعلق بدمج شرطة الجزائر في شرطة فرنسا، كان غرض الحكومة الفرنسية من هذا الاجراء هو اخراج قوات الامن الاساسية وعلى راسها شرطة الاستعلامات العامة التي كانت في خدمة اصحاب النفوذ من الاوربيين من امثال المليونيربورجو، من قبضة الاوربيين المعارضين لأي تقارب بين الجزائريين والفرنسيين وبذلك يصبح بامكان السلطة المركزية تعيين ضباط تعتمد عليهم في تطبيق الاصلاحات، وتتخلص من أولئك الضباط الذين يخضعون خضوعا تاما لبورجو الذي عرف بدفاعه الشديدعن فكرته المتمثلة في " لا لكل الاصلاحات" [١٧].

استغل غلاة المعمرين فرصة عرض فرانسوا ميتران لخطة الاصلاحات في الثاني من شباط ١٩٥٥ على المجلس الوطني الفرنسي لمناهضة هذه السياسة حيث برزت ثلاث اتجاهات [١٨] :

- اتجاه يحبذ تلك الاصلاحات ويرى ان تطبيقها يعد امرا ضروريا لاصلاح الوضع وتحقيق العدل، وترسيم اللغة العربية وارضاء للجميع واعادة تطبيق قانون العشرين من ايلول ١٩٤٧ لايمكن تطبيقها اصلا، بل ان مجرد التفكير في تطبيق مواده التي تقضي الغاء النظام العسكري في الجنوب والغاء البلديات المختلطة، وتحرر الدين

الاسلامي،والمعارك قائمة يعد تنازلا للذين حملوا السلاح وخطوة للتخلي عن الفرنسية[١٩].

في خضم هذه الظروف المشحونة بالخلافات السياسية' والصراعات الفكرية، حاول منداس فرانس ان يدافع عن مشروعه وحكومته قائلا " في شمال افريقيا ينبغي الاختيار بين سياسة المصالحة وسياسة القمع واستعمال القوة مع كل ما يترتب عليها من عواقب وخيمة" [٢٠]، وكذلك الاصلاحات في مضمونها تهدف الى خنق الثورة المسلحة قبل استفحالها، وتعد مناورة لتهدئة الجماهير الجزائرية.

من جهة اخرى استغل معارضوا الاصلاحات وغالبيتهم من المستوطنين، تردي الاوضاع العسكرية لافشال تمرير مشروع الاصلاحات للمصادقة عليه، وكان النائب عن عمالة قسنطينة ريني ماير من أشد المعارضين لهذه الاصلاحات، واستطاع بفضل نفوذه وقوة اللوبي الذي يتزعمه، من اسقاط حكومة منداس فرانس في السادس من شباط ١٩٥٥، واتهم هذا الاخير بتعيين اليهودي جاك سوستال ذو الميول اليسارية حاكما عاما للجزائر، فضلا عن نيته في فتح المفاوضات مع جبهة التحريرالوطني، مما يعرض الامبراطورية الفرنسية للتخريب وتم نزع الثقة عنه ب: ٣١٩ صوتا معارضا، مقابل ٢٧٣ صوت مساند، واعتبر ذلك اصدق تعبير على انتصار المعمرين في سطوتهم غلى القرار السياسي والاداري في الجزائر[٢١].

على الرغم من الدفاع المستميت من طرف منداس عن توجهات حكومته السياسية والاقتصادية والاجتماعية المراد تطبيقها في الجزائر ومزاياها على تطور الاحداث، فقد أدى حجب الثقة عن حكومته بفرنسا الى أزمة فريدة من نوعها. حيث بقيت الجزائر بدون حكومة لمدة تسعة عشر يوما ظهرت خلالها عدة محاولات فاشلة لتشكيل الحكومة قامت بها شخصيات ذات انتماءات متعددة [٢٢].

حيث عهد رئيس الجمهورية الفرنسية (رينيه كوتي Rene Coty)[٢٣] الى ادغار فور Edgar Faure الزعيم الراديكالي ووزير المالية، ووزيرا للخارجية في حكومة منداس فرانس لتشكيل الحكومة [٢٤].

الجدير بالذكر أن الحاكم العام جاك سوستال بمجرد سماعه لنبأ سقوط حكومة منداس فرانس، وجه رسالة الى رئيس الجمهورية، ورسائل أخرى مماثلة الى المسؤولين السياسين الذين من المتوقع تعينهم في الحكومة الجديدة، مظهرا الاستعداد الكامل للعمل معهم في حالة الابقاء على السياسة المتفق عليها سابقا[٢٥] و يقول " انه بقي معلقا بين رئيس الجمهورية الذي يطلب منه الالتحاق بالجزائر وبين رئيس حكومة ينتظر تنصيبه ويطلب منه التريث وتأجيل رحليه في وقت بقيت فيه الجزائر دون حاكم عام، والجمعية الجزائرية عى كانت تستعد لمناقشة ميزانية الجزائر لعام ١٩٥٥ [٢٦] .

نالت حكومة ادغارفور(Edgar Faure) الثقة بعد الازمة السياسية الناتجة عن الفراغ الحكومي، أعطى الخطوط العريضة لسياسته العامة التي سينتهجها في الجزائرامام المجلس الوطني الجزائري في الثالث والعشرين من شباط ١٩٥٥ والتي ركزت على تمسك الحكومة بالدفاع عن وحدة الاراضي الفرنسية واحترام الدستور الجزائري مبديا رأيه عن اسباب الازمة الجزائرية اقتصادية واجتماعية.

وهكذا شكل ادغافور حكومة في الرابع والعشرين من شباط ١٩٥٥، ومن ابرز الشخصيات وزير الداخلية (بورجيس مونوري Borges Mounoury) وهو ماافرح

جاك سوستال لانه من المقربين الية، فضلا عن التزام ادغارفور بسياسة الاصلاحات التي باشرتها حكومة منداس فرانس وعلى الرغم من ثقة المستوطنين في حكومة ادغارفور الا ان ابقاء جاك سوستال ظل يقلقهم بعد أن حثه رئيس الحكومة علـــى القبـــول بمســـؤولية الولاية العامة في الجزائر والشروع في العمل على تطبيق برنامج الاصلاحات التي تنوي الحكومة تجسيدها (٢٧).

ثانيا– الاجراءات التمهيدية لجاك سوستال

استلم جاك سوستال مهامه الرسمية كحاكم عام للجزائر في الخامس عشر من شـــباط ١٩٥٥، وقد استقبلته مدينة الجزائر بجفاء وعدم اكتراث وبذلك حرم من الاستقبال الشعبي الذي كانت تقيمه السلطات الفرنسية احتفاء بالحاكم العام الجديد، واقتصر عـــدد مســـتقبليه على أربعة مسؤولين فقط وهذه المقاطعة جاءت من جانب أوربي الجزائر كونه عين مـــن قبل منداس فرانس المحجوبة الثقة عنه(٢٨).

هكذا حرص جاك سوستال في اول تصريحاته على انه :" لايوجد ابـــدا أي مشـــكل مستحيل الحل، اذا ماجوبه بحسن النية وحسن استعداد ولم يراع حله الا الصـــالح العـــام، فبهذه النيه قدمت، ان الاعمال التي تواجهنا عظيمة جدا وهي تشمل سائر الميادين، فيجب علينا تقويم الحالة المادية والادارية والسياسية والثقافية، ويجب ان تتضافر كـــل القـــوى الحية في قطر الجزائر على هذا التقويم والاتحاد الذي هو اول وسائل النجاح "(٢٩) مؤكـــدا تمسكه "بالجزائر الفرنسية" وتهدئه الوضع عن طريق الحكومـــة الفرنســـية باصـــلاحات شاملة.

عمل جاك سوستال على تشكيل ديوانه في الجزائر في اختيار العناصر التي تبدو انها معتدلة وتتميز بالروح الانسانية، والواقع ان سياسة الحاكم العام الجديد وخياراته، كانـــت تفرض عليه ان يقرب الذين يثيرون قلق مستوطني الجزائر حتى يعطي صفة الاعتـــدال لاجراءاته، ويضفي عليها طابع العدالة والمساواة بين الطرفين الاوربي والجزائري (٣٠)

وكان من ابرز تشكيله سوستال هم (جيرمين تيـــون Germaine Tillion) والرائـــد (فانسان مونتاي Vencent Monteil)(٣١) وهما لبراليين، شكلا جناح اليسار في ديوانـــه، فضلا عن اليساريين (جاك جيي J.Guillet) و(لاماسورLamassouir)(٣٢).

اوضحت جيرمين تيون لجاك سوستال ان من اسباب الانهيار الاقتصادي في منطقة الاوراس التي شهدت اندلاع الثورة التحريرية، هو الانفجار الديمغرافي الـــذي أدى الـــى الفقر وتردي مستوى المعيشة، كما لاحظت غياب المعمرين في المنطقـــة نظـــرا للفقـــر الشديد، فضلا عن الممارسات العسكرية الفظيعة على سكان المنطقة (٣٣).

كما استعان بفانسان مونتاي، العارف بالشؤون الاسلامية وشؤون السكان المحليـــين في جعله قناة للاتصال مع الجزائريين، لاسيما الذين قرروا تفجير الثورة للقضـــاء علـــى الوجود الفرنسي في الجزائر ولاسيما وأن مونتاي كان يؤمن بعدم جدوى العنـــف لكـــبح الثورة، بل يجب تدارك الامر بتطبيق اصلاحات لامتصاص غضب الجمـــاهير و اســـتفاد ايضا من خبرة الرجل اليساري جاك جيي، الذي كان مديرا لديوان عامل قسنطينة بيتبون Pitibon، غير المتعاطف مع كبار المستوطنين (٣٤).

حرص جاك سوستال على ان يعين مسؤول سلك الشرطة مقربيه خصوصا وأنـــه يعلم بأن الشرطة والمصالح الخاصة يلعبان دورا مهما في سير جركة القمـــع والتمـــرد ولذلك كلف هنري بول ايدو Henry Poul Eydoux بهذا الجهاز، والذي عمل من جانبه

على تشكيل هيئة أركان مختلطة قصد أعادة النظام للعلاقات المتدهورة بين المدنيين والعسكريين، وبين مختلف مصالح الشرطة في الجزائر.

كما نصب ايضا قاستون بونتال Gostan Pontal مسؤولا عن مديرية أمن التراب والذي كان سوستال يعرفه جيدا، وقد برهن هذا الرجل على أحسن وجه على عكس جون فوجور الذي تخلص منه جاك سوستال في اول فرصة سنحت له [٣٥].

انطلق جاك سوستال من أن الوضعية في الجزائرمتوترة ومضطربة بحيث لايستطيع احد ان ينكر ذلك او يستغربه، وان الجزائر بلاد متخلفة من الناحية الاقتصادية ومن ذلك نشأت المشاكل الاجتماعية القائمة فيها، وهي الى ذلك بلاد يعيش فيها فريقين من السكان مختلفين من حيث الجنس والثقافة معا، وهي وضعية خاصة تماما لا تتماشى مع النتائج التي يحاول ان يستخرجها منها الذين ينظرون اليها بمنظار مصالحهم الخاصة [٣٦].

لذلك عمل سوستال على تطبيق سياسته في الجزائروالتي تحمل مظهرين، اولاهما: مظهر الاصلاحات، والثاني: مظهر التهدئة، محاولات طمأنة غلاة المعمرين الذين اشتبهوا فيه بأنه جاء للتخلص من مستعمرة الجزائر، لذلك صرح في اول خطاب له امام المجلس الجزائري يوم الثالث والعشرين من شباط ١٩٥٥، ان فرنسا لايمكن ان تتخلى عن الجزائر ولن تغادرها، كما أنه من المستحيل ان تغادر مقاطعة لابروطاني او بروفانس، مهما حدث فان قدر الجزائر هو فرنسا [٣٧].

أخذ جاك سوستال في التحضير لبرنامجه من خلال الاستعلام عن اوضاع الجزائر بحيث عقد اجتماعا في الليلة نفسها مع الامين العام للولاية العامة موريس كوتولي ومعاوينه لمناقشة الاوضاع العامة في الجزائر، كما اطلع على تقرير هنري دومينيك رئيس بلدية قسنطينة الاسبق الذي بعث به الى رئيس الحكومة والذي جاء فيه " ان اسباب الاول من نوفمبر تعرفها الادارة جيدا، ولكن لايمكن الاعتراف بأخطائها وتجاوزاتها، ولم تعرف كيف تقاوم النزوات اللامحدودة لاقلية قومية من كبار ملاك الاراضي، وحكمت البلاد خلال اكثر من مئة عام لصالح الكولون وحدهم، كان بامكانها التخلص من هذا الطغيان خلال الثلاث سنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية لكنها لم تفعل، واليوم كذلك وجدت نفسها رهينة رجال داسوا على المبادىء، وقد جاءت بهم بفضل نايجلان ليديروا السياسة الجزائرية عن طريق تزوير الانتخابات، وتزكيتها لهم" [٣٨]، وعليه شخص سوستال المشكلة في سياسة التفرق الاجتماعية واختلاف شروط الحياة واللامساواة، وجاء بحل اطلق عليه الادماج [٣٩] .

فقد كان تصور جاك سوستال ان جوهر المشكل انما يكمن في وجود اخطاء في السياسة الفرنسية يجب العمل على تصحيحها ولاسيما فيما يتعلق بمسألة التمييز بين المجموعتين، والفوارق الموجودة في الواقع الاجتماعي والظروف المعاشة معربا في تصريحاته أنه لم يأت الى الجزائر لخوض المعارك واعادة اثارة روح الامبريالية والاستعمارية بقوة السلاح، او حتى لسحق تمرد ، لان الامر في تصوره لا يحدث سوى في بعض المناطق البعيدة وبالمقابل فهو جاء لمساعدة السكان على الحياة بعد ان اهملوا وتركوا لمداخيلهم المحدودة، وانه يتعين عليه حمايتهم بيد ممدودة وانقاذهم ببعض الاعانات المالية، على العموم، اكد الحاكم العام منذ البداية على اولوية الحكم المدني لانه يريد احلال الود والثقة والسلام [٤٠].

وهذا ماجعل سوستال يدرك من خلال معاوينه ان احلال الود والثقة والسلام يتطلب مقابلة المسجونين والافراج عنهم، فجعل من المستشرق الفرنسي فانسان منتاي همزة وصل بينه وبين الجزائريين ولاسيما من حمل منهم السلاح حيث يذكر هذا الاخير انه في " الرابع عشر من شباط ١٩٥٥ عندما كان في باريس وكنت اتأهب للسفر في اليوم التالي في الجزائر أخبره سوستال ان مديرية حماية الاقليم ألقت القبض على جزائريين اثنين بالحدود التونسية الليبية...احدهما يدعى مصطفى بن بولعيد بحوزته سجل يحتوي على معلومات المقاومة بالاوراس، فذهبت مباشرة لرؤيته في تونس، على اساس انني مرسل من طرف جيرمن تيون التي تعرفه"(٤١)، فتمحورت المحادثات عن الانتخابات المزورة، والاحتفاء المبيت للقانون الاساسي لعام ١٩٤٧، وكذلك الظلم الواقع في حق الجزائريين من اعتقال حوالي ألفي موقوف سياسي عن طريق بيانات الشرطة في تشرين الثاني ١٩٥٤(٤٢) .

أما عن اللقاءات الأخرى التي جمعته مع الشخصيات من (حركة الانتصار للحريات الديمقراطية) (٤٣) في سجن سركاجي في نهاية شباط من العام نفسه، وقد حرص مونتاي على التفاوض مع هذه الشخصيات بوصفها تمثل النخبة الواعية والتي تملك القدرات التي تؤهلها في إقناع الجزائريين في وجهه نظره بدلاً من الاعتماد على العملاء المتمسكين بالنظام الاستعماري الذي منحهم الامتيازات (٤٤) فالتقى (بعبد الرحمان كيوان)(٤٥) و (مولاي مرباح) (٤٦) عن المصاليين و(بن يوسف بن خده) (٤٧) عن المركزيين.

في إثر هذه اللقاءات اقترح عبدالرحمن كيوان على مونتاي تطبيق سياسة تهدئة باتخاذ إجراءات تزعزع مناصري الاستعمار، كإطلاق صراح بعض المسؤولين الجزائريين، وحرية التعبير وكذا السماح بحرية التعبير والرأي تدريجيا بتطبيق قانون ١٩٤٧. كما اقترح بن خدة وقف القمع وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين والدخول في مفاوضات مع المنظمات الوطنية المركزية والمصالية والإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والعلماء والمجاهدين (٤٨) .

والحقيقة أن فانسان منتاي اعترف أنه لو كان سوستيل حقيقة ينوي الأخذ برأي حملة السلاح والمعتقلين وكانت له الشجاعة الكافية في المبادرة لاستطاع أن يتجنب أسوأ الأحتمالات، لكنه ببساطة كان لايريد استقلال الجزائر، بل بالعكس ذهب ليعلن حالة الطوارئ وعلى الرغم من مساعي مونتاي لإطلاق سراح هؤلاء المعتقلين كتعبير عن حسن نية الإدارة وصدقها، إلا أن ذلك لم يتم ألا في الثالث عشر من اذار ١٩٥٥ أي أكثر من شهرين من بدء الاتصالات وذلك بسبب من تماطل المستوطنين على الحاكم العام الذي وجد نفسه في مواقف محرجة بعد التحاق عبدالرحمن كيوان ويوسف بن خدة بصفوف الثورة فور إطلاق سراحهم، الأمر الذي زاد من استياء وسخط غلاة المعمرين على سوستال وعلى السياسة الفرنسية (٤٩) .

كما يذكر (فرحات عباس) (٥٠) أن مونتاي وبموافقة من جاك سوستال قام بلقاء بعض الشخصيات التي لها حضور في أوساط الرأي العام المسلم، تم استقبالها من طرف الحاكم العام بصفة سرية تمثل التشكيلات السياسية والاجتماعية القديمة ممثلة في الشيخ خيرالدين عن جمعية العلماء والدكتور فرنسيس عن الاتحاد الديمقراطي واستقبل أيضاً المحامي وقواق عن المصاليين (٥١) .

هذا وإلى جانب محاولات الإصلاح والتفاوض مع الأطراف المشكلة للمشكلة الجزائرية عملت السلطات الاستعمارية بقيادة الحاكم العام على لعب ورقة الانتخابات إذ

نظمت الولاية العامة ماعرف بالانتخابات القطاعية أو الجهوية لإحداث تغيير جزئي في المجالس العامة، وقد كانت أهداف إجراء هذه الانتخابات هو الحصول على دعم بعض الوطنيين وامتصاص غضب الجزائريين والحؤول دون تأزم الأوضاع، ومع بداية الحملة الانتخابية التي يذكر فرحات عباس أنه شارك فيها بعد أن تلقى الضوء الأخضر من جبهة التحرير الوطني لتقديم مرشحين وتحريك الرأي العام المسلم، وفي المقابلة التي جمعته به في الثاني من نيسان ١٩٥٥ مطلب من الحاكم العام احترام حرية الانتخاب العام وجدية التصويت، فوعده بذلك، وكان فرحات يميط اللثام على أن الخارجين عن القانون ليسوا أولئك المقاتلين في الجبال ولكنهم بالدرجة الأولى هم أولئك الذين يدوسون دون عقاب منذ سنين على القانون الفرنسي، لكي يحافظوا على امتيازاتهم و ما زالوا مستمرين في معارضتهم لأي حل معقول [٥٢].

وقد انتهت هذه الانتخابات كما جرت العادة بالتزييف والتزوير من جهة ومن جهة أخرى سجل إحجام الجزائريين عن التصويت امتثالآ لتعليمات جبهة التحرير الوطني .

لم يكتف سوستال بإجراءات التفاوض والانتخابات بل تعداها الى أحداث تغيير في سلك الشرطة إعادة النظام إلى العلاقات المتدهورة بين المدنيين والعسكريين وبين مختلف صفوف الشرطة، وكان لزاما عليه أن يعيد تنظيم هذا السلك خصوصآ وأن جاك شوفالي أبدى سخطآ كبيرآ تجاة مفتشي المحافظ كوست (Costes) الذين زجوا برجال أمثال كيوان بالسجن، بدعوى أنهم كانوا يتأهبون للالتحاق بالثورة في حين كانوا يجهلون أدنى معلومة عنها، وقد استهدفت حركة التغيير مدير الامن العام جون فودور وستة من معاونيه، وكانت التعيينات التي أحدثها ترمي إلى قطع كل علاقة بين الوطنيين و جهاز الشرطة في محاولة لتصحيح الخطأ الذي وقعت فيه غداة بداية تشرين الثاني ١٩٥٤ [٥٣].

ولم يكن مثل هذه الإجراءات لترضي جماعات الضغط المعروفة في الجزائر إذ سبق لرئيس الحكومة الأسبق منداس فرانس أن أقدم على دمج شرطة الجزائر، وقام بتحويل تسعة ضباط سامين الى فرنسا كان يعتبرها من المنبوذين، وهو الإجراء الذي أثار غيظ المستوطنين، وعجل على إسقاط حكومته، ويبدو أن هذا الإجراء يدخل في إطار تحضير الجو العام لمشروع جاك سوستال الإصلاحي الذي يستلزم البحث عن رجال يعملون في الامن لتسهيل المشروع، كما يمكن اعتباره ايضا استجابه لاراء الوطنيين الذي دخل معهم الحاكم العام في مفاوضات ومشاورات عربونا لهم على صدق نوايا[٥٤].

بالتزامن مع الاجراءات الاغرائية والاصلاحية لكبح الثورة طبقت الادارة الاستعمارية حالة الطوارئ وهي وسط بين الحق العام وبين حالة الحصار تمكن الحكومة من استعمال الوسيلة الكفيلة بتمهيد الامن والقضاء على الثورة، وان حالة الطوارئ هذه لن تطبق على كامل البلاد الجزائرية، بل ستحدد المناطق التي توجد فيها اعمال العنف والشغب او التي يأوى اليها الثائرون ويختفون بها [٥٥].

صادق المجلس الوطني الفرنسي على قانون حالة الطوارئ في الاول من نيسان ١٩٥٥ بعد مناقشات اظهرت الخلاف بين ادغار فور ومنداس فرانس من جديد خلال مجموعة من الاجراءات ذات الطابع القمعي والردعي من اجل تمكين الحكومة من المسلحين واداة قانونية تستطيع بواسطتها وبسرعة من استرجاع هيبة السلطة الفرنسية، ولقد عمل جاك سوستال كل مابوسعه لشرح السياسة التي كان ينوي انتهاجها بفضل تطبيق هذا القانون الى جانب الدعم المالي الذي تلقاه من الحكومة والسياسة

الاصلاحيةالتي ينوي انتهاجها، وهي السياسة التي لخصها في عبارة "سياسة الثقة والاخذ بعين الاعتبار"، وقد لقي هذا المشروع اكبر معارضة من طرف نواب عمالة قسنطينة لان الحركة الثورية استفحلت هناك، واخذت بالظهور تدريجيا في منطقة القبائل والوسط [٥٦].

خول القانون للسلطات العسكرية والمدنية صلاحيات مطلقة أثبت انه لايختلف فيها كثيرا عن اجراءات حالة الحصار منها :[٥٧]

- النفي والاقامة الجبرية.
- تحديد تحرك الاشخاص و وسائل النقل في اماكن واوقات معينة.
- تفتيش المنازل ليلا ونهارا.
- تشديد الرقابة على الصحافة والمنشورات ومختلف وسائل الاعلام.
- محاكمة الاشخاص المدنيين و احلال القضاء العسكري محل القضاء المدني.
- تطبيق اعلان حالة الطوارئ، واقامة المحتشدات [٥٨]اذا بامكان وزير الداخلية في جميع الحالات والحاكم العام في الجزائر ان ينفيا اي شخص يبدو نشاطه خطيرا على الامن والنظام العام.
- كما شجع الحاكم العام جاك سوستال مبدأ المسؤولية الجماعية، اذاعمل على تحميل المسؤولية لجميع السكان المتواطئين واجبارهم على الاصلاح والتعويض، وان لم يكن لديهم مالا يجب ارغامهم على الاشغال للتعويض ومصادرة اراضي ومواشي الخارجين عن القانون.

لكن على الرغم من كل هذه الاجراءات المتخذة فان السلطات الفرنسية لم تتمكن من اخماد لهيب الثورة، بل ان النتيجة كانت وخيمة على الادارة الاستعمارية، اذ بلغت الخسائر الفرنسية ٢/٣ من الخسائر الجزائرية، الامر الذي انتبه له جاك سوستال، ولاحظ ان الجماهير الجزائرية قد بدأت تتبنى الثورة بمحاولة جديدة اطلق عليها اسمه، وهي عبارة عن برنامج اصلاحي يشمل نقاط عدة.

ثالثا– الادماج طريقا للتهدئة

كان اندلاع الثورة المسلحة في الواقع تعبيرا قويا عن الرغبة في الانفصال وتأسيس دولة مستقلة بديلة عن الادارة الاستعمارية، وهو ماتعتبره فرنسا جريمة كبرى لايمكن التسامح معها وكل من يدعو الى ذلك فكأنما حكم على نفسه بالاعدام [٥٩].

عند تعيين جاك سوستال حاكما عاما في الجزائر في الخامس والعشرين من كانون اثاني ١٩٥٥ سعى الى احداث اجراءات اصلاحية والعودة الى قانون العشرين من ايلول ١٩٤٧، وقد ارتبط اسمه بمصلح الادماج[٦٠] منذ ولايته وبعد رحيله عنها، والمعروف ان هذا المصطلح لم يكن من ابداع جاك سوستال في الجزائر، لان مسار الادماج بدا كذلك مع فرنسوا متران عندما صرح بتاريخ الرابع من شباط ١٩٥٥ "الادماج يعني توسيع المؤسسات الفرنسية الى عمالات الجزائر الثلاث قدر الامكان وحسب المعقول" [٦١].

كما مر المصطلح على وزير الداخلية الموريس بورجيس M.Bourges Mounoryفي حكومة ادغار فور على أنه عكس الفصل او السلخ ووصولا عند ممثل رئيس الحكومة الفرنسية (غي مولى Guy Mollet) الذي صرح في الحادي وثلاثين من كانون الثاني ١٩٥٦ أنه " يجب بناء نقاش حقيقي حول كل اشكالات الكلمة" [٦٢] .

اعتبر جاك سوستال ان الادماج هو السياسة التي لا بديل لها، وهي الخلاص الوحيد للجزائريين، ومستقبل فرنسا والمستوطنين الاوربيين في الجزائر، ذلك ان الثورة المسلحة وضعت السلطات الفرنسية في وضع جديد جعلتها لم تكتف بمحاولة خنق الثورة عن

طريق الردع والترهيب وتكثيف العلميات الحربية، والطوابير العسكرية في الشرق الجزائري فحسب، بل حاولت ايضا تطبيق سياسة جديدة تمنع الجماهير المسلمة المحرومة والفقيرة من الالتحاق بركب الثورة عن طريق تطبيق الاصلاحات لاسيما الادماج(٦٣).

فهو لم يكن المشكل بطبيعة الحال في التواجد الفرنسي الذي يسبب الويلات للجزائريين، الذين لم يجدوا مخرجا سوى حمل السلاح ضد الادارة الفرنسية، لذلك اعتبر سوستال ان فرنسا لايمكن ان تتخلى عن الجزائر، ولن تغادرها، كما انه من المستحيل ان تغادر مقاطعة لابروطاني Bretagne وبرفانس Province، ومهما حدث فان قدر الجزائر هو فرنسا(٦٤).

الحقيقة ان ارتباط سياسة الادماج بشخصية جاك سوستال جاء نتيجة لسياسته الدعائية منذ ان حل بالجزائر كحاكم عام عليها، وقد تعلق كثيرا بهذه السياسة وراهن عليها لنجاح مهمته في الجزائر واجهاض الثورة، لدرجة أنه بقي طوال مدته في الجزائر التي دامت عام كامل يدافع عن هذا المشروع، ويشرح مفهومه ويحاول ازالة اللبس والغموض عن المعنى للمصطلح الذي اراد معارضوه –عن قصد او غير قصد– ان يزيفوه ويحرفوه عن مضمونه.

كشف سوستال عن هذه السياسة الادماجية في خطاباته الاولى في الجزائر امام الجمعية الجزائرية يوم الثالث والعشرين من كانون الثاني ١٩٥٥ حيث صرح قائلا " من الضروري ان تجد فرنسا في هذه الارض مواطنين، ليس بالمعنى القانوني فقط للكلمة، بل فرنسيين مدمجين في ثقافة مشتركة، فلاحين قادرين على العيش بطريقة سوية، عمالا مؤهلين وموظفين" (٦٥).

مؤكدا على ضرورة منح المواطنة الفرنسية للجميع مهما كان اصلهم او عقيدتهم حقوقا متساوية، وتفرض عليه نفس الواجبات وفي جميع قطاعات النشاط الوطني، ولاسيما في الامور الادارية، وان الادماج الذي يجب ان يكون له دفعا دائما بين الجزائر وفرنسا سيتجسد بوصول مكثف للجزائريين الى الوظائف العمومية والخاصة والتي سيحصلون عليها بمؤهلاتهم وعملهم.

لتحقيق الادماج يرى سوستال في تصوره أنه من العبث الانكار والتغاضي عن الشخصية الجزائرية والاعتراف بها نظرا لتمايزها عن نظيرتها الفرنسية، وتبني سياسة ملائمة وبناءا على تقرير قدمته العالمة الفرنسية جيرمين تيون Germaine Tillion مستشارته التقنية، بعد المهمة التي قامت بها في منطقة الاوراس، فقد تصور ان جوهر المشكل يكمن في وجود اخطاء في السياسة الفرنسية يجب العمل على تصحيحها، ولاسيما فيما يتعلق بمسألة التمييز بين المجموعتين والفوارق الموجودة في الوضع الاجتماعي وظروف العيش، معتمدا على استشاراته لمنداس فرانس وادغارفور والرفيق في توجهاته الجنرال ديمغول بمحاولة التظاهر بسياسة جديدة لفرنسا منطلقها الاصلاح والاهتمام بشؤون السكان ولاسيما الجزائريين مع احترام خصوصياتهم بهدف محاولة اخماد الحركة الثورية في مهدها(٦٦).

فالادماج لا يعترف بالاصالة الثقافية والاثنية واللغوية والدينية للجزائرفحسب، بل يعمل على دعمها وحمايتها وتطويرها، وهو لايعني انكار ومحاربة هذه الاصالة بل ان اهم مبادئ هذه السياسة هو العمل على تطوير الشخصية الجزائرية بشتى الطرق ولاسيما

بتطبيق عدد من الاجراءات الواردة في قانون ١٩٤٧ مثل فصل الدين الاسلامي عن الدولة، وتعلم اللغة العربية وهو ماينشده رواد الحركة الوطنية منذ عقود.

تفرض هذه السياسة على السلطات الفرنسية اجراء اصلاح بلدي كما تفرض عليهم ايضا اجراء انتخابات في المجلس الوطني (البرلمان الفرنسي)، لان الجزائر باعتبارها ارضا فرنسية يجب ان تكون ممثلة في البرلمان الفرنسي، وعليه يجب تنظيم انتخابات بالمجلس وفي أقرب وقت ممكن على ان تكون موحدة بين الجزائريين والمستوطنين، لذلك يجب القبول بالواقع الجزائري بمعرفة الحقيقة الاجتماعية والبشرية.

وبناءا على تشخيص الحالة الجزائرية انتهى سوستال الى: (٦٧)

١-يجب ان يكون هناك تقاسما للاعباء بن الجزائر وفرنسا وايجاد تضامن وطني، لانه لا يمكن للجزائر ان تتقدم اقتصاديا واجتماعيا الا بالاتحاد مع فرنسا، وقد كشف القانون الماضي والذي منح لها استقلالية التسيير المالي بأنه لم يكن سوى مجرد خدعة، بل وأكثر من ذلك كان عاملا للتخلف والجمود.

٢-لابد من تحقيق مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات والتكافؤ في الفرص للوصول الى الوظائف والتساوي في نسب الاقتراع لاحلال السلم الداخلي، لان التعايش بين المجموعتين هو من يصنع شخصية الجزائر، اذ لا يحق لاي مجموعة ان تحرم الاخرى، فالاوربيون لهم الحق ان يمكثوا في الجزائر حيث ولدوا ويوجد اجدادهم، مهدهم ومقاربهم، ومن حق المسلمين البقاء ايضا في ديارهم.

لذا تقضي اصلاحات الدمج التي هدف سوستال تطبيقها في الجزائر بايجاد حل وحيد في نظره والذي يسمح بوضع حد للازمة الجزائرية بالقضاء على مظاهر الفقر والبؤس وضمان المساواة بين الفرنسين والجزائريين، واحترام الخصوصية الجزائرية فيما يتعلق باللغة والدين وتحسين المستوى المعيشي.

هذا فضلا عن المطالبة بالعودة الى قانون ١٩٤٧ لانه السبيل الامثل للدمج، ومن اجل اتمام مشروعه الادماجي اقترح الغاء الحكومة العامة والجمعية الجزائرية، وتعويضهما بوزارة الجزائر بباريس وزيادة الولايات والغاء البلديات المختلطة وانشاء القسم الانتخابي الموحد، هذه الاخيرة لقيت انتقادا حادا وواجه من خلالها معارضة شديدة في باريس والجزائر، واتهم بتعريب قصر البوربون، وكانت وسيلة لتحقيق هذا البرنامج انشاء الفرق الادارية المتخصصة(SAS) وهو جهاز يعد من أهم ركائز سياسة التهدئة وتعكس في الوقت نفسه حقيقة السياسة الادماجية(٦٨).

جاءت فكرة انشاء المصالح الادارية المتخصصة(٦٩) بعد فشل السلطات الاستعمارية في التحكم في تطوير الاضصرابات الواقعة في الجزائر، والتي ارجعتها الى غياب الادارة المحلية وانعدام التواصل بين الجزائريين والادارة الفرنسية، ونقص المعلومات الضرورية لتحقيق اي انتصار عسكري ولا يتأتى لها فهم مايحدث دون اقامة نظام اداري فعال وبخاصة المناطق الاكثر اضطرابا، يعيد الثقة والاطمئنان للسكان ويعمل على تطبيق الاصلاحات الموعودة التي جاء بها الحاكم سوستال (٧٠).

فأسندت ادارة هذه المصالح الادارة المتخصصة لضباط الشؤون الاهلية الذين تم استقدامهم من المغرب الاقصى، وكلف هؤلاء بمهمة رئيسية تتمثل في استعادة الاتصال مع الجماهير والاستعلام لديها بهدف تفجير الحركة الجديدة .

الحقيقة أن الادارة الاستعمارية قد وفرت للجيش الفرنسي في الجزائر فرصه كي يكون من العناصر الفاعلة في تطبيق سياسة الادماج من خلال مشاركته الواسعة في تسيير الفرق الادارية المتخصصة (SAS) التي فتحت مجالآ واسعآ له للممارسة السياسية والدعاية عن طريق انجاز عدة مشاريع اجتماعية حيث كانت له أعمال في مجال الصحة والتعليم والزراعة وفتح عدة ورشات وانشاء الطرق المعبدة وتوزيع المئونة للسكان، حيث أوكلت للمصالح الادارية المتخصصة مهام عدة منها [٧١] :

– تأمين الرعاية الصحية للسكان بواسطة المساعدة الطبية المجانية والفرق السوسيو – طبية التي يشرف عليها الجيش الفرنسي والصليب الاحمر الفرنسي [٧٢] وذلك بهدف تلميع صورة الادارة الفرنسية لدى السكان وتسهيل عملية تأطير الجزائريين ومراقبتهم .

– تحسين الجو النفسي والعلاقة بين المجموعتين .

– إشعار الأهالي بأنهم معنيون بالنظام الاستعماري وقبولهم لمساعدته، يعني إمكانية أن يقطعوا صلتهم بجبهة التحرير الوطني وجيشها .

– القيام بعمل بوليسي لغرض المراقبه المستمرة للسكان لتسهيل البحث عن المعلومة .

تزاوجت المصالح الادارية والمتمثلة في احصاء السكان واصدار البطاقات التعريفية، ورخص العمل بفرنسا والعمل البوليسي الاستعلامي ، أذ يعتبرها الفرنسيون من اهم أداوات التهدئه التي طالما بحثوا عنها وهم يعولون عليها كثيرآ للاثر الذي تتركه على المستوى الانساني [٧٣] وهي أهم وسيلة تحارب بها فرنسا او قلب العمل الحربي الذي ستخوضه في كل دوار وقرية [٧٤] .

ان أهم مايميز عهد جاك سوستال تشجيعه لفرق (القوم) التي أعاد تنظيمها تحت تسمية الفرق المتنقلة للشرطة الريفية (GMPR)، أذ تمحورت مهمتها في حماية البرج الاداري والقرى ضد عمليات جيش التحرير الوطني .

سعت السلطات الفرنسية في محاولاتها الاصلاحية الى إبقاء الوجود الفرنسي في الجزائر ولذلك استعملت جميع الطرق والوسائل المتوفرة لديها، الى جانب العمل العسكري لدحر الثورة وحرصآ منها لتفادي امتدادها الى أرجاء البلاد حاولت الادارة الاستعمارية أن تحتوي فكرة الاستقلال باستخدام أساليب عدة من بينها :

ـــ البحث عن تعاون مكثف لدى المسلمين لفصلهم عن الثورة وتقريب المجموعتين السكانيتين .

ـــ إعادة الثقة للواحدة تلو الاخرى، وفي الأثنتان معآ في فرنسا [٧٥].

وهو ماسعى أليه الحاكم العام الذي كان يبحث من وراء كل الترتيبات على مشاركة إرادية للمسلمين في تسيير شؤونهم أو على الاقل أن يتخذوا موقفآ سليبآ لايقاف مسار الثورة الذي كان في أولى خطواته، الى جانب ضم سكان المناطق الملتهبة التي تدعم الثورة وذلك بتقديم وعود بتطبيق المساواة في الحقوق والواجبات وفي جميع الميادين، غير أن هذه الجماهير التي كانت تعيش في عوز تام لايوصف ولاسيما في القرى قد اختارت سبيل العمل المباشر كمخرج لها للتخلص من عبودية الاستعمار [٧٦] .

الحقيقة أن سياسة الادماج التي راهن ودافع عليها الحاكم العام جاك سوستال منذ توليه الولاية العامة في الجزائر بداية من عام ١٩٥٥، لم تخرج عن أطار ما جاء في مضمون قانون الجزائر العشرين من ايلول ١٩٤٧ وهو القانون الذي وضع تنظيمآ خاصآ للجزائر، والذي احتوى في مادته الأولى على أن الجزائر تشكل مجموعة من العمالات ومزودة

بالشكل مجموعة من العمالات ومزودة بالشخصية المدنية والشخصية المدنية والاستقلالية المالية وبتنظيم خاص، كما يحدد في مادته الثانية خضوع جميع المقيمين من الجنسية الفرنسية بعمالات الجزائر لنفس الواجبات دون تمييز عرقي او لغوي أو ديني، ويتمتعون بكل الحريات الديمقراطية وجميع الحقوق السياسية والاقتصادية، كما يسمح لهم بالوصول الى كل الوظائف العمومية بصفة متساوية، كما ألغت المادة الثالثة والخمسون البلديات المختلطة، استقلالية الدين الاسلامي عن الدولة في المادة السادسة والخمسون (٧٧) .

كان الطموح السياسي في الادارة الاستعمارية بالجزائر تطبيق قانون العشرين من ايلول ١٩٤٧ بغية تحويل الجزائريين عن الثورة من جهة، ومن جهة اخرى وسيلة لتشجيع النخب السياسية للتخلى عن الثورة واقحامها في سياسة جديدة، أما بالنسبة لشرائح المجتمع الجزائري فهذا القانون لم يكن سوى ذرا للرماد في العيون وتعبيرآ عن سياسة الحفاظ على الوضع كما هو عليه (٧٨) .

وقد وصف سوستال هذا القانون (الماضي القريب ولكنه بعيد)، وأنه صار غير ممكنا وكان هذا المشروع بحسب رأيه اخر فرصة للتطور السلمي للبلاد، والتي أهدرت العديد من الفرص بسبب من التردد وعدم تفهم سلطات باريس، ولذلك جاءت خطة سوستال الاصلاحية موجهة لتفعيل بعض أجراءات القانون الذي بقي رسالة ميتة على حد تعبير الحاكم العام، وأهم ما يؤخذ على هذا القانون عند سوستال هو اقراره لمبدأ الهيئتين الانتخابيتين، وهو المبدأ المتنافي مع المتطلبات الانسانية للمساواة والمعاكس لارادة الابقاءعلى الجزائر الفرنسية (٧٩) .

الجدير بالذكر ان مشروع الدمج الذي تبناه سوستال رأى فيه الجناح الايسر من ديوانه الرائد مونتاي وجاك جويي وجيرمين تيون جمودا بررته ثورة المقهورين، إذ قدم مونتاي استقالته في الرابع والعشرين من حزيران وتبعتها استقاله جاك جويي، وقد شرح الاول موقفه من الحاكم العام.

فكتب :" في العمق اعتقد ان الادماج قد فات اوانه، لن نتمكن من الابقاء على حضورنا هنا الا في شكل فدرالي، ومن الناحية العملية فانه يبدو لي ان الوضعية المحلية لايمكن اعادة اصلاحها الا بقرارات سياسية تتخذ في الحين لتراهن في المدى البعيد على المستقبل " (٨٠) .

اما سوستال اصر على ان نجاح الادماج يعني بقاء الجزائر فرنسية وظل متمسكآ بالمشروع من اجل الحفاظ على الجزائر في اطارها الفرنسي، رغم عزله من الولاية العامة بعد سقوط حكومة ادغافور، اذ نادى بوجوب تبني الحل الذي يبقى الوجود الفرنسي في الجزائر وكان الخيار الوحيد بالنسبة اليه هو الادماج الذي يعني رفض الصيغ التي من شأنها ان تقود الى الانفصال .

رابعا – استراتيجية سوستال الاصلاحية

ادرك المسؤولون وصناع القرار في فرنسا انه لايمكن القضاء على الثورة بالوسائل القمعية فقط، بل يمكن تجفيف منابعها من خلال القيام باصلاحات سياسية واجتماعية تنعكس ثمراتها بشكل ايجابي على مستوى معيشه السكان المسلمين، وهي الاجراءات التي دأب سوستال على تطبيقها منذ توليه القيادة العامة للجزائر،اذ حدد سياسته الجزائرية تماشيآ مع الوضع الذي تعيشه المقاطعة الفرنسية .

فبعد أن كشف عن مشروعه الذي دافع عنه طيلة ولايته، وحتى بعد انقضاء مهمته والمتمثل في الادماج، والذي لخصه في ضرورة الاسراع في تطبيق قانون الجزائر في

العشرين من ايلول ١٩٤٧ اضاف الى ذلك بعض الاجراءات التي رأها ضرورية للخروج من الوضع القائم حينذاك.

لهذا اعتمد جاك سوستال في صياغة اجراءاته وترتيباته على استخلاص العبر من المشاريع التي اجهضت وزير الداخلية فرانسوا متران، ومن النتائج التي خلصت اليها اللجان التي ترأسها كل من مستشار الدولة رولان ماسيبسول Reland Maseption المتمحور حول مستوى معيشة سكان الجزائر، ولجنة التشغيل التام هي كيفيات الرفع من عدد مناصب الشغل على المدى القصير وافاق التنمية على المدى الطويل(٨١).

والواقع ان جاك سوستال رأى انه من الضروري تعزيز المجهود الحربي لالحاق الهزائم العسكرية بالثوار، ولكن مع ضرورة التحلي بالحذر مع السكان، لان القمع الذي يمكن ان يطال الابرياء من الممكن ان يؤجج الغضب، ويزيد من التفاف السكان حول الثورة من اجل الانتقام ولذلك امر بضرورة تجنب تطبيق منطق المسؤولية الجماعية، بحيث لايعاقب الابرياء بجرم اقترفه الخارجون عن القانون ولهذا كانت خيبة الاستعماريين عظيمة عندما رأوا النجدات العسكرية القادمة من فرنسا تتظاهر بسلوك سياسة الاعتدال(٨٢).

في خضم ذلك تم اعداد مشاريع الاصلاحات الموجهة لتجسيد سياسة الادماج خلال شهري شباط واذار وتم تحريرها نهائيا في ايار ١٩٥٥، حيث اوضح الحاكم العام في اجتماع الحكومة بتاريخ الخامس عشر من حزيران ١٩٥٥ أن اجراءاته ستطبق بداية في المناطق المحرومة، واشترط ان يسبق ذلك تطبيق حالة الطوارئ في كافة انحاء الجزائر، وطالب الحكومة بمساعدات مالية لتحقيق البرنامج الذي صادقت عليه الخكومة واوكلت له مهمه انجاز البرنامج والذي تضمن :

- تقسيم اداري جديد (٨٣) تم بموجبه انشاء مقاطعات جديدة مثل مقاطعة بونة (٨٤)، وخلق اثنتا عشر دائرة ادارية جديدة، فارتفع عدد الدوائر من عشرين دائرة الى اثنتان وثلاثين دائرة، والمساواة في التمثيل في المجالس البلدية الكاملة الصلاحية بين الهيئتين المسلمة والاوربية، وذلك برفع نسب المنتخبين المسلمين في هذه المجالس الى ٥٠% عن ٢٠% وتقسيم البلديات المختلطة الى بلديات ريفية بترقية الدوائر من اجل اشراك الفعاليات المحلية بغية حل مشاكلها اليومية(٨٥).

يتمثل الهدف من الاجراء في تقريب الادارة الاستعمارية من السكان ولاسيما المسلمين في تسهل عملية مراقبتهم وضبط تحركاتهم، وهو مايمكن من احباط العمل الذي قامت به جبهة التحرير الوطني في المناطق الساحنة.

غير ان جاك سوستال كان يرمي من وراء هذا التعديل الى تحقيق الاهداف الاتية:(٨٦)

- ان التقسيم السابق لم يكن متطابق مع الخصوصيات الجغرافية والعرقية لكل منطقة والكثافة السكانية الكبيرة في المقاطعات الواسعة المساحة، مما يعرقل المحاولات الحكومية لاي ترقية اقتصادية او اجتماعية.
- كما ان تحقيق هذا الاصلاح وبالاخص الانتخابات الموحدة كان يعني ان عددا كبيرا من البلديات ستعود الى المسلمين، وكذلك الامر اذا ألغيت البلديات المختلطة وعوضت ببلديات كاملة الصلاحيات، وهذا الاجراء يمس مباشرة بفدرالية رؤساء البلديات والذين لن يقبلوا ابدا بالمسلمين كأغلبية في الهيئات الى التمثيلية .

- ادخال اساليب حديثة على الزراعة من خلال انشاء صندوق التوسيع والتحديث الريفي تحت مسؤولية مجلس متكون من موظفين وشخصيات من القطاع الزراعي، وأعضاء من الجمعية الجزائرية، يتميز بخضوعه للقانون الخاص ، ولكن تفرض عليه رقابة مالية (٨٧)، بهدف تحسين ظروف الفلاحين، مما يصرفهم عن اللحاق بالثورة، لان هذه الفئة تشكل اغلبية السكان المسلمين، وهي خزان الثورة من الرجال، وذلك باغرائهم بالامتيازات، هذا الاصلاح الذي يسمح لهم بتكوين ملكياتهم او توسيعها والاستفادة من القروض على المدى القصير والمتوسط والحصول على الوسائل المادية والتقنية، وتخلصهم من النظام الخمس (٨٨) بالتقسيم العادل للمحاصيل بين المالك والشريك، بتحسين الوضعية المعنوية لاكثرمن ١٤٠ الف عائلة من الخماسين .
- تطوير وتوسيع النشاط الصناعي بواسطة تقديم التحفيزات، وتشجيع المؤسسات الصناعية والتجارية، وقد اقترح المشروع في هذا الجانب خفض اسعار الطاقة الكهربائية، بحيث تم ذلك بدمج مؤسسة كهرباء الجزائر وغاز الجزائر في مؤسسة كهرباء فرنسا، وتوحيد الاسعار في كافة انحاء الجزائر وفرنسا، ورفع قيمة مساهمة فرنسا في الجزائر الى ١٥ مليار فرنك، وتخفيف الضرائب في الجزائر بالتدرج مع تشجيع المقاولين والصناعيين الفرنسيين للاستثمار في الجزائر، من خلال منحهم امتيازات ضريبية من اجل ربط الوزارات الفرنسية بالاوساط المهنية تقرر تأسيس منطقة للتصنيع (٨٩) .

كان من بين اهداف فرنسا من تصنيع الجزائر، هو رفع نسبة الصادرات الفرنسية من السلع الجزائرية، وان كانت الادارة الفرنسية تريد ادماج الجزائر اقتصادياً في فرنسا، فأنه لم يكن بمقدورها اقامة صناعة في الجزائر، الا اذا وفرت فيها الامكانيات نفسها المتوفرة في العاصمة، ولو تحققت اهداف الثورة الجزائرية، وانسحبت فرنسا، فذلك يعني مصادرة المنشأت في الجزائر، وهو ما سيزيد لها من اعباء اضافية وضياع سوقا اقتصادياً هاما(٩٠) .

- تمكين المسلمين الجزائريين من نسبة اكبر من شغل مناصب اكبر في الوظائف العمومية ولاسيما المناصب النوعية التي كانت حكراً على العنصر الاوربي، من خلال سن قوانين استثنائية تسمح بأن تصل بسرعة نسبة المسلمين في الادارة والخدمات والصناعات العمومية الى نسبة ٥٠% (٩١)، حيث لاحظ سوستال انه كلما ارتفعنا في سلم المسؤوليات، كلما تناقص وضعف عدد الجزائريين، يضاف الى هذا جهل عدة موظفين باللغة المحلية، مما يجعل من الادارة جهازاً منفصلاً عن المجتمع، حيث لا مجال للنفاذ اليه (٩٢)، وكان الهدف من هذا التمكين للمسلمين هو تحضير الشروط الضرورية لخلق طبقة جديدة تستفيد من الحياة الرغيدة التي تمنعها من الانتباة لصيحة الجهاد .
- تأسيس مراكز التكوين الاداري تسمح بدخول الى مختلف الوظائف الادارية والحصول على مناصب شغل في القطاعات العمومية، والمختلطة والخاصة، وقد تأسس مركز التكوين الاداري بالجزائر بمقتضى مرسوم الثاني والعشرين من تشرين الثاني ١٩٥٥ على مستوى معهد الدراسات التابع لجامعة الجزائر.

كان لمسأله زيادة نسبة المسلمين في الوظائف العمومية أثرين اثنين، فمن جهة خلق مناصب شغل اداري لهم، ومن جهة اخرى يمكن الادارة من توظيفهم كأدوات لتأسيس قاعدة موالية لفرنسا وسط المجتمع الجزائري، هو ما يحقق سياسة الدمج ما دام

يدخل بعض الشرائح من الجزائريين في مؤسسات وقطاعات النظام ، وهو اجراء من الممكن على المدى البعيد قد يفلح في توجيه انظارهم عن التيار الوطني الثوري، وذلك بتمكينهم مما حرموا منه لعقود طويلة [٩٣] .

- ادخال تغييرات على ادارة الشؤون الاسلامية التي كانت منذ الاحتلال رحمة الادارة الاستعمارية، وذلك بمنحها الاستقلالية عن الدولة، حيث يتم تعويض القوانين التي تحكم الشؤون الاسلامية بنظام جديد يشمل على المستوى المحلي لجان مؤمنين، يتم اختيارهم عن طريق القرعة تحت اشراف قاض مسلم، وعلى المستوى المركزي يتم _وجوبا_ تعيين محافظ مسلم، وهذا على غرار مايعمل به في جميع البلدان من دون استثناء [٩٤]. وهو مانص عليه قانون الجزائرلعام ١٩٤٧، وبقي دون تطبيق نزولآ عند رغبة المعمرين [٩٥] .

وسعيآ من الحاكم العام من اجل جعل الجزائر مجموعة مزدوجة اللغة، صدر قانون بنص باجبارية تعليم اللغة العربية في جميع المدارس الحكومية الفرنسية، ادماج الاطفال المسلمين فيها بمضاعفة عدد الاقسام، التي كان عددها عام ١٩٥٤ حوالي ٦٠٠ قسم الى ١٢٠٠ قسمآ واستحداث هيئة خاصة بالمعلمين منها سلك المساعدين، سمي بمعلمي مخطط التمدرس، وذلك لتخفيف ازمة التوظيف [٩٦].

في الوقت نفسه تعرضت المدارس المشتبة معلموهآ بتأييدهم للثورة الى الغلق، ومن اجل محاربة الأمية كلفت المراكز الاجتماعية التي كانت تديرها العالمة الاجتماعية جيرمين تيون بتولي هذة المهمة وكانت هذه المراكز تستقبل الاطفال دون سن العاشرة، وفيها يتلقون دروسآ مكثفة لمدة سنتين تتبع في بعض الاحيان بمعهد مهني يساعد المتخرج على ايجاد مهنة، وصلت قدرة استيعاب كل مركز ١٠٥٠ تلميذ [٩٧] .

- مطالبة الحكومة الفرنسية بتكثيف المساعدة للمشاريع الاجتماعية، لهذا قرر سوستال وضع مخطط تكميلي، ذو طابع استعجالي، وطلب من الحكومة مبلغ خمسة مليار فرنك لتهيئة منابع المياه وبناء طرق ريفية، وكل هذا من شأنه ان يخلق جو من الارتياح والرضا لدى غالبية الجزائريين المسلمين وقد لقى جاك سوستال بعضآ من الدعم من طرف غلاة المستوطنين الذين اصبحوا مستعدين بفعل تعاظم خطر الثورة لقبول هذه الاصلاحات، اذ كانت ستعيد الامن المفقود والاوضاع الى الحالة التي كانت عليها قبل اندلاع الثورة [٩٨] .

لم تجد الحكومة الفرنسية صعوبة في الظفر بمصادقة اغلبية اعضاء البرلمان المتشكلة من حزب التجمع الشعبي، بعد تقدمها بالبرنامج الاصلاحي في جلسة السادس والعشرين من حزيران ١٩٥٥ تجديد الثقة في شخص الحاكم العام [٩٩].

ان المتتبع لاجراءات جاك سوستال الاصلاحية يستخلص ان هذا البرنامج قد تجاوزته الاحداث، لانه لم يكن يحمل الجديد، ولم يتناول جوهر المشكلة التي كانت مطروحه عام ١٩٥٥ في الجزائر، وهي مشكلة سياسية تغاضت عنها الادارة الاستعمارية التي حاولت ابراز الطابع الاقتصادي والاجتماعي للمشكلة الجزائرية، بل ان الكثير من التقدميين الفرنسيين كانوا يعتبرون تنديدهم بالبؤس الذي يعيش فيه الشعب الجزائري تكرمآ كبيرآ منهم وتفهمآ للمشكلة الجزائرية، فالثورة جاءت بايديولوجية جديدة معاكسة تمامآ لمغالطات الادارة العسكرية في تعاملهآ مع الاوضاع، والاصلاحات التي اهتمت بها الادارة الفرنسية كانت منبوذة من طرف الجزائريين والمعمرين على حد سواء .

لقد بينت المواقف السياسية من هذه المشاريع بأنها لم تجد ذلك التجاوب الذي عرفته قبل عام ١٩٥٤ لدى السياسيين الوطنيين الذين تصفهم الادارة الاستعمارية بالمعتدلين والذين تأكدوا من تطور احداث الثورة في نهاية عام ١٩٥٥ بانهم كانوا يسبحون ضد التيار،ان مستقبل الجزائر لم يعد استعمارياً وهو ماترجمه الالتحاق فرادى بالثورة المسلحة.

الخاتمة

من خلال دراستنا لهذا البحث توصلنا الى مجموعة من الاستنتاجات وهي :

- ان السلطات الاستعمارية في حربها ضد الجزائر اعتمدت على كل الوسائل والاساليب وطبقت مختلف السياسات لاخماد الثورة وشل حركة المجاهدين واسكات اصوات الحرية والاستقلال ومن خلالها تبين مدى المعاناه التي كابدها الشعب الجزائري ابان الاحتلال.
- ان جاك سوستال ظل في منصبه كحاكم عام على الجزائر رغم معارضة غلاة المعمرين لمجيئه والذي انتهج سياسة الجزائر الجديدة بالمزواجة بين السياسة القمعية لاخماد الثورة والهاء الجزائريين بحزمة من المشاريع الاصلاحية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، فروج لسياسة الادماج التي صار من أكبر المنظرين لها، والتي تمحورت حول ادماج مقاطعة الجزائر في فرنسا ومنحها اطارا قانونيا كغيرها من المقاطعات الفرنسية الاخرى مع الاحتفاظ بخصوصيتها اللغوية والدينية والثقافية وتطبيق بعض ماجاء في قانون الجزائر في العشرين من ايلول ١٩٤٧، مع توحيد الهيئة الناخبة بين الاوربيين والجزائريين، الامر الذي اثار حفيظة المعمرين وأجبره على وضع اليات تضمن للمستوطنين سطوتهم، لان الانتخابات النزيهة ستجعل منهم اقلية تحتويها اغلبية الجزائريين.
- ان هذا المشروع اصدرته السلطات الفرنسية لمكافحة الثورة من خلال الاصلاحات وسياسات الاغرائية ذات بعد نفسي ترمي الى عزل الجبهة التحرير الوطني وتكوين قوة ثالثة مؤيدة للاستقلال الذاتي في ظل السيادة الفرنسية.
- راهن هذا المشروع منذ انطلاقته عى مجموعة السياسين الوطنيين الذين وصفتهم الادارة الاستعمارية بالمعتدلين، في نجاح هذا المشروع بخلق قوة ثالثة ظاهرها اشراك الجزائريين المسلمين في الرقي بالمقاطعة واعادة احلال الامن وتهدئة الوضع وباطنها عزل الشعب عن الثورة وحرمانه من منابع قوته.

Abstract

The Jac Sowstal Project 1955-1956

By Shaoob Kamil Nsaif

All The facts and information contained in the research show that Governor-General Jac Soustal, during his term in Algeria 1955-1956, fought for the implementation of his project represented by the integration policy, which is a comprehensive Project that with different aspects including Political, economic, Social and Cultural. It aim to establish mechanisms in au fields with the intention to fail the Algerian Revolution.

The policy of reforms that the French government tried to implement was primarily aimed at preserving the French presence in Algeria, and to achieve such goal, it used various methods and means at its disposal, in addition to military action to eliminate the revolution, as well as to avoid an extension of its flame to the rest of the country.

The colonial authorities tried to contain the idea of independence by using several methods, including trying to search for a group of national politicians to cooperate with them in the success of this project by creating a third force – in participation of Algerian Muslims - in promotion of boycott, the restoration of security and apparently calm the situation, while the subconscious is isolating the people from the revolution and depriving them of the sources of their strength.

الهوامش والمصادر

١- وهي مجزرة سطيف وقالمة او مجازر الثامن من ايار ١٩٤٥، وهي عمليات قتل واسعة النطاق حول بلدة سطيف التي تقع غرب قسنطينة في عام ١٩٤٥، قامت بها القوات الفرنسية ضد الجزائين وذلك لخروجهم في مظاهرات الثامن من ايار ١٩٤٥ ليعبروا عن فرحتهم بانتصار الحلفاء، وهو انتصار الديقراطية على الدكتاتورية، وطالبوا باستقلال بلادهم وتطبيق مبادئ الحرية التي رفع شعارها الحلفاء طيلة الحرب العالمية الثانية، وكانت المظاهرات بمختلف انحاء الجزائر وتركزت في مدينة سطيف التي هي المقر الرئيسي لحركة احباب البيان والحرية.وكان رد الفرنسيين على هذه المظاهرات السلمية هو ارتكاب مجازر الثامن من ايار ١٩٤٥، وذلك باسلوب القمع والقتل الجماعي وشاركت فيه القوات الجوية البرية والبحرية مما ادى الى مقتل الاف الاشخاص ينظر:آني راي فولدزيغير، جذور حرب الجزائر ١٩٤٠-١٩٤٥، ترجمة: وردة لبنان، دار القصبة للنشر، الجزائر، ٢٠٠٥، ص٣٠٧-٣١٠

2- Yves Courriere, La guerre d Algerie dictionnaire et documents, tome 5, SGED edition, Paris, 2001, p56

٣- نشأت هذه الجبهة في خضم الاحداث السياسية للبلاد' وكان هدفها الاستيلاء على السلطة وتحرير الجزائر من الاستعمار، والجبهة لم تكن فكرا ايديولوجيا ولا نستطيع ا نصفها كحزب او مجموهة من الاحزاب وانما كانت مفتوحة امام جميع فئات الشعب الجزائري من اجل التحرر من الاستعمار، وكانت الجبهة تحظى بتأييد جميع فئات المجتمع وخاصة الفلاحين. ينظر: مغنية الازرق، نشوء الطبقات في الجزائر – دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي السياسي –، ترجمة سمير كرم، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، ١٩٨٠، ص١٥٨-١٥٩، محمد البجاوي، الثورة الجزائرية والقانون،ترجمة علي الخشن، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، تونس، ١٩٦١، ص١٢٩ .

٤- تكون هذا الجيش في بدايته من ثلاثين الف مقاتل معظمهم من اصول ريفية يتمتعون بكفاءة عالية وتسليح حديث، اشرف على تدريبهم وتنظيمهم العقيد هواري بو مدين، بعد ان ترك قيادة الولاية

الخامسة، ليتولى منصب القائد العام لجيش التحرير عام ١٩٥٩، وهـنـاك اجـمـاع عـام على هذا الجيش بعد ما تولى بو مدين قيادته تحوله إلى تنظيم عسكري – سياسي، واصبح اهم واقوى مؤسسة من مؤسسات الثورة . كان جيش التحرير يتألف اولاً من المتطوعين ومن قوات الفدائيين الذين يعملون داخل المدن وفي مواجهة امام السلطات الفرنسية والمعمرين الفرنسيين وفي المراكز الخطرة، ثم من الجنود النظاميين الذين ارتدوا الكسوة العسكرية، وكان معظمهم من المحاربين القدماء الذين شاركوا في الحرب العالمية الثانية وفي معارك الهند الصينية وانضم اليهم الاف من رجال المشاة الجزائريين الذين كانوا في ذلك الوقت في القوات الفرنسية بالجزائر وفروا بأسلحتهم وذخائرهم وانظموا إلى جيش التحرير النظامي، مما اضطر فرنسا إلى سحب بقية هذه القوات المسلحه من الجزائر وارسالها إلى شرق فرنسا والمانيا الاتحادية وارسال قوات فرنسية اخرى بدلاً منها : ينظر : مها ناجي حسين، العلاقات الجزائرية – السوفيتية– دراسة تاريخية في تطور العلاقات السياسية والاقتصادية (١٩٦٢–١٩٧٨) اطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ص ٤٣ .

٥– كون المهاجرين الفرنسيين في الجزائر طبقه عرفت بطبقة الكولون او المعمرين او المستوطنين وهم كبار الملاك الاوربيين او الاجانب شبه الاقطاعيين وشبه الرأسماليين، طبقة تشعر بأن ملكيتها للأرض واحتكارها لهذه الملكية ترجع إلى الاستعمار،لان الاستعمار الفرنسي انتزع ملكية الارض قسراً من الجزائريين واعطاها لهم ليرتبطوا به ويخدموا مصالحه،لذلك فهي تقوم بانتاج المحاصيل التجارية اللازمة للسوق الفرنسية، وتقوم من جهة اخرى باستيراد المصنوعات الاجنبية،والى جانب الوظيفة التي تؤديها هذه الطبقة فهي تقوم بدور سياسي بالدرجة الاولى في الحكم والسيطرة السياسية والادارية .للمزيد ينظر:–علي الشلقاني،ثورة الجزائر،دار الهنا للطباعة والنشر،القاهرة، ١٩٦٥،ص٣٩–٤٣ .

٦– باتريك افينو، جون بلانشايس، حرب الجزائر – ملفات وشهادات–، ترجمة بن داود سلامنية، دار الوعي، الجزائر، ٢٠١٣، ص ١٧٩.

٧– سياسي اشتراكي فرنسي (١٩٠٧– ١٩٨٢) كان رئيسا للوزراء (١٩٥٤–١٩٥٥) تزامنت فترة حكمه مع اندلاع الثورة الجزائرية الذي حاول القضاء عليها بكل الوسائل لكنه فشل مما كان سببا في سقوط حكومته عام ١٩٥٥. ينظر: Jean – Louis Gerrard,diction historique et biographique de la guerre d ALgerie , Edition Jean Curutchet , Paris, 2000, p 33.

٨– مراد اعراب، خطة سوستيل لمواجهة الثورة ١٩٥٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، ٢٠٠٢، ص١٣٧.

٩– اسمه الحقيقي بن سوسان(Ben Soussan)، من اصل يهودي وهو رجل سياسي فرنسي ينتمي الى المدرسة اليسارية ذات التوجه الليبرالي، وقد درس الفلسفة وعلم الاثنولوجيا (الاجناس) حيث صار مختصا فيه، بدا مساره السياسي بانضمامه الى لجنة المثقفين المناهضين للفاشية واصبح احد ابرز مسيريها، عمل كأستاذ لعلم الاجتماع بمركز الدراسات العليا، ثم شغل منصب نائب مدير متحف الانسان عام ١٩٣٧، عينه ديغول محافظا وطنيا للاعلام عام ١٩٤٢، ثم عينه مسؤول عن المكتب المركزي للاستعلامات والعمل في عام ١٩٤٣، والذي يعد بمثابة المصالح السرية لفرنسا الحرة وأسس في الجزائر العاصمة المديرية العامة للمصالح الخاصة، وعين حاكما عاما في شباط ١٩٥٥. ويذكر انه لم يكن حديث العهد بالجزائر حيث عمل فيها خلال الحرب العالمية الثانية ومابعدها اي لمدة اثنا عشر عاما في مختلف المصالح السرية التي اشرف عليها في العاصمة الجزائرية. واصل سوستال الدفاع عن سياسة الجزائر الفرنسية في فرنسا، ثم في منفاه بايطاليا حيث هاجر منذ عام ١٩٦١ وصدر امر بايقافه عام ١٩٦٢، وقد دفعه تشدده ازاء الحفاظ على الجزائر الفرنسية، ليضحي بأعز رفاقه السياسين امثال ديغول وبورجيس مونوري . ينظر: L Jacques Soustelle, Esperance Trahie (1958 -1961) ed de l Alma, Paris, 1962,p9.

(*) عالمة فرنسية متخصصة في علم الاثنولوجيا عاشت في منطقة الاوراس لمدة ست سنوات ١٩٣٤–١٩٤٠، اكتسبت علاقات مع العائلات الاوراسية، عرفت بمعارضتها لاحلال النظام بأي ثمن، استعان بها سوستال في معرفة وضعية الجزائر. ينظر: Yves Courriere, Op.Cit, p.48

١٠– فرحات عباس، تشريح حرب، ترجمة احمد منور، نشر المسك، الجزائر،٢٠١٠، ص١١٤.

١١- ان المصادر الرسمية تتحدث عن تعيين جاك سوستال كحاكم عام للجزائر بتاريخ الخامس والعشرين من كانون الثاني ١٩٥٥ من طرف الحكومة التي اطيح بها بتاريخ الثاني من شباط ١٩٥٥، لم يدخل جاك سوستال الى الجزائر الا بتاريخ الخامس عشر من شباط ١٩٥٥ بعد الموافقة على تعيينه من طرف ايدغار احد اعضاء مجلس الشيوخ حينذاك . ينظرك باتريك افينو، جون بلانشايس، المصدر السابق، ص ٢٠٦.

12-Yves Courriere, Op.Cit, p18.

١٣- مراد اعراب، المصدر السابق، ص٤٩.

١٤- باتريك افينو، جون بلانشاتس، المصدر السابق، ص٢٠٨.

15-Jacques Soustelle, Op.Cit, p4.

١٦- عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والاداري في الجزائر ١٩٥٤-١٩٦٢، اطروحة دكتوراة غير منشورة، معهد العلوم الانسانية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،١٩٩٦،ص١٦١.

١٧- المصدر نفسه، ص١٦١.

١٨- المصدر نفسه،ص ١٦٢.

١٩- محمد العربي الزبيري، الثورة في عامها الاول، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، ١٩٨٤، ص١٠١.

20-Yves Courriere, Op.Cit, p18.

٢١- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية ١٩٦٢، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ١٩٩٧، ص١٠٣.

٢٢- محمد العربي الزبيري، المصدر السابق، ص١٠٥.

٢٣- رجل سياسي فرنسي، ولد في لاهافر عام ١٨٨٢ وتوفي عام ١٩٦٢، محامي وانتخب نائبا وعضوا في مجلس الشيوخ ١٩٣٥-١٩٤٠، ترأس بعد الحرب العالمية الثانية الفريق المستقل للجمعية الوطنية عام ١٩٤٦، وانتخب رئيسا للجمهورية الربعة من العام ١٩٥٤ لغاية عام ١٩٥٩. بعد ازمة الرابع عشر من ايار ١٩٥٨ في الجزائر عاد الجنرال ديغول الى سدة الحكم لوضع اسس الجمهورية الخامسة ١٩٥٩-١٩٦٩ . ينظر: هرفي هامون وباتريك روتمان، حملة المقاومة الفرنسية ضد حرب الجزائر، ترجمة كابوية عبد الرحمن وسالم محمد، منشورات دحلب، الجزائر، ٢٠١٠،ص٤٩.

٢٤- صحيفة البصائر(الجزائر)، لسان حال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، العدد ٣١١،٢٥ اذار ١٩٥٥.

25-Yves Courriere, Op.Cit, p.18.
26-Jacques Soustelle, Op.Cit, p.8.
27-Ibid, p.10.

٢٨- الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية، ١٩٥٤-١٩٥٨ دراسة في السياسات والممارسات، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠٠٩، ص٢٠٦.

٢٩- صحيفة البصائر(الجزائر)، العدد ٣٠٧، ٢٥ شباط ١٩٥٥.

٣٠- مراد اعراب، المصدر السابق، ص ٥١.

٣١- مستشرق فرنسي، ولد في السابع والعشرين من ايار ١٩١٣ وتخرج من المدرسة العسكرية سان سير في باريس عام ١٩٣٥، فانتقل للخدمة في مكتب الشؤون الاهلية في المغرب كضابط، وفي عام ١٩٤٠ غادر المغرب، التحق بعد ذلك بفرنسا الحرة وشارك في الحملة فأصيب بجروح خطيرة عام ١٩٤٥، ثم عاد الى المغرب لقضاء فترة نقاهة.وفي عام ١٩٤٨ تم تعيينه مراقبا عسكريا في فلسطين، وملحقا عسكريا في سفارة فرنسا في ايران(١٩٥٠م -١٩٥٢). ثم انضم الى الكتيبة الفرنسية في كوريا عام ١٩٥٣ ثم بعد ذلك الى فيتنام وبعدها الى تونس ثم الجزائر في عام ١٩٥٥.بعدها اعتزل الحياة العسكرية وتفرغ لابحاثه عن العالم العربي والاسلامي من عام ١٩٥٩ الى عام ١٩٦٨، وشغل مناصب مختلفة في بورما والبانيا واليابان، ثم ايرلندا . وفي عام ١٩٧٧ اعتنق فانسن مونتاي الاسلام بمدينة نواكشوط الموريتانية وغير اسمه من فانسن الى منصور وتوفي

في باريس في السابع والعشرين من شباط ٢٠٠٥.ينظر: هبتن الحيرش، تقييدات حول تكنة، منشورات مركز الدراسات والابحاث مشاريع باسا، مراكش،٢٠١٣،ص٤-٥.

32-Alistaire Home, Histoire de la guerre d Algerie, Traduit de I Anglais par Yves du Gurvy, edition Allain Michel, Paris, 1980, p16.

33-Yves Courriere, Op.Cit, p.18.

٣٤- مراد اعراب، المصدر السابق، ص ٥٣- ٥٤.

٣٥- عبد الله شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية ١٩٥٥، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، ١٩٥٥، ص١١٠.

36-Jacques Soustelle , Aimee est Souffante Algerie, Paris plan, 1956, p.3.

37-Ibid, p.4.

٣٨- مراد اعراب، المصدر السابق، ص٥٥.

٣٩- المصدر نفسه، ص٥٥.

٤٠- باتريك افينو، جون بلانشاس، المصدر السابق، ص٢١٤.

٤١- المصدر نفسه، ص٢١٤.

٤٢- مراد اعراب، المصدر السابق، ص٦١.

٤٣- انشئت عام ١٩٣٩ وهي امتداد لحزب الشعب الجزائري اعتمد في تركيبة على العمال والطبقة الكادحة، وعبر عن المطالب الوطنية للشعب الجزائري . ينظر : أ.م.و.و.، ملف ثورة الجزائرية، ثورة الجزائرية مدرسة للنضال الوطني، و. (٨٠٩٣٠) بتاريخ ١٩٨٩/١١/١ .

44-Yves Courriere, Op.Cit, p.59.

٤٥- ولد في الخامس والعشرين من شباط ١٩٢٥ بالجزائر العاصمة، من الشخصيات البارزة في الحركة الوطنية الجزائرية، وقد دافع منذ عام ١٩٤٧ باعتباره محاميا عن مناضلي حزب الشعب الجزائري- حركة انتصار الحريات الديمقرطية وتقلد بعد الاستقلال عدة مناصب عليا في الدولة الجزائرية.

٤٦- سياسي جزائري، أمين سر حزب الشعب الجزائري، درس القانون من أوائل من تكلموا عن إستقلال الجزائر في الأمم المتحدة، توفي في الإقامة الجبرية بـــ شلف.

٤٧- سياسي جزائري، ولد عام ١٩٢٠ ودرس الصيدلة بجامعة الجزائر، اشترك في حركة انتصار الحريات الديمقراطية واختير سكرتيرا لها، واعتبر من زعماء الحركة السرية وعمل على تكوين اللجنة المركزية، وقد اشتراك في مفاوضات أيفيان .ينظر: احمد عطية الله، القاموس السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٨، ص٢١٩.

٤٨- محفوظ قداش، وتحررت الجزائر، ترجمة بوينون العربي، دار الامة، الجزائر، ٢٠١١، ص٣٧.

٤٩- باتريك افينو، جون بلانشاس، المصدر السابق، ص ٢١٤- ٢١٥.

٥٠- سياسي جزائري، ولد عام ١٨٩٩، درس الصيدلة في الجزائر، كان من دعاة الفرنسة والدمج ولكنه عدل عن ذلك، انضم إلى جبهة التحرير الجزائري عام ١٩٥٦، وفي التاسع عشر من كانون الاول ١٩٥٩، انتخب رئيساً للحكومة الجزائرية المؤقتة . ينظر :احمد عطيه الله،المصدر السابق، ص٨٥٧ .

٥١- فرحات عباس، المصدر السابق، ص١٢٥.

٥٢- المصدر نفسه، ص١٢٩.

٥٣- مراد اعراب، المصدر السابق، ص٦٨.

٥٤- المصدر نفسه، ص٦٩.

٥٥- صحيفة البصائر، العدد(٣١٢)، ٥ نيسان ١٩٥٥.

56-Yves Courriere, Op.Cit, p.90..

57-Lbid, p.103

٥٨- مراكز مسيجة ومغلقة ومحروسة وهي احدى الوسائل القمعية الرهيبة التي لجأت اليها فرنسا لخنق الثورة عن طريق عزل الشعب عنها وقد عمت ارجاء الوطن وضمت قرابة ثلاثة مليون جزائريينظر: مصطفى خياطي، حقوق الانسان في الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي، ترجمة ANEP، منشورات ANEP، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، الرويبة، ٢٠١٣، ص٢٤٩.

59-Le Journal d Alger, 05 -01 -1954.

٦٠- تميز المصادر بين الادماج والاندماج، حيث تخص الاولى الحاق الرقعة الجغرافية قانونيا بالوطن الام والثانية بذوبان النخبة الجزائرية في المجتمع الاوربي، ولكن كلتا الحالتين تجعلهما مرادفة للكلمة الاندماج، وفي اللغة الفرنسية فرق بين مصطلح الاندماج الذي يعني التماثل وهي عملية ذوبان بين مجموعتين يعيشان على نفس الرقعة الجغرافية ولكن مختلفتين في الاصل واللغة والدين ومستوى المعيشة وذلك عن طريق اتخاذ الاجراءات الكفيلة باخضاعها لنفس الواجبات والحقوق، ولكن لايتم الا بالتعليم المشترك والزواج المختلط وبين مصطلح الادماج الذي يعني ربط اقليم بالوطن الام، بحيث يمكن التمتع بنفس الحقوق على المستوى السياسي والارتقاء الى نفس الدرجة من النمو الاقتصادي وهذا لا يتأتى الا بالمساواة بين سكان البلدين في الحقوق والواجبات. ينظر: ابو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية ١٩٣٠-١٩٩٠،ج٢، ط٤، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ١٩٩٢،ص ١٧٠ .، Grand Larousse Encyclopedique, T1, libraire Larosse, Paris, 1996, p.654.

٦١- ابو القاسم سعد الله، المصدر السابق، ص١٧٠-١٧١.

٦٢- مراد اعراب، المصدر السابق، ص٨٦.

63-Jaques Soustelle , Aimee est Souffante Algerie, op.cit. p.53.

64-Ibid, p.43.

٦٥- مراد اعراب، المصدر السابق، ص٨٩.

٦٦- ابراهيم طاس، السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة١٩٥٦- ١٩٥٨، دار الهدى، الجزائر، ٢٠١٣، ص٣٥٠.

٦٧- مراد اعراب، المصدر السابق، ص٩١- ٩٢.

٦٨- الغالي غربي، المصدر السابق، ص١٧٤.

٦٩- ظهرت هذه التسمية رسميا في الوثائق الفرنسية لاول مرة في القرارالذي وقعه جاك سوستال بتاريخ السادس والعشرين من كانون الاول ١٩٥٥ والذي أنشاء هذه المصلحة وألحقها بالديوان العسكري التابع للحكومة العامة وقد اوضحت الادة الرابعة من هذا القرار مهام ضباط المصالح الادارية المتخصصة والتي تم بموجبها نقل السلطات المدنية للاداريين الى اشخاص عسكريين.ينظر المصدر نفسه، ص١٧٥.

٧٠- المصدر نفسه، ص١٧٤.

٧١- ابراهيم طاس، المصدر السابق، ص٣٥٦.

٧٢- محمد الامين بلغيث واخرون، ضباط الشؤون الاهلية وتصدي الثورة لهم، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر، الجزائر، ١٩٩٧، ص٥

٧٣- ابراهيم طاس، المصدر السابق، ص٣٥٧.

٧٤- مراد اعراب، المصدر السابق، ص ٩٨.

75-Yves Courriere, Op.Cit, p.97.

٧٦- مراد اعراب، المصدر السابق، ص ٩٧.

٧٧- قانون الجزائر ٢٠ يلول ١٩٤٧، رقم ٤٧/ ١٨٥٣.

٧٨- مراد اعراب، المصدر السابق، ص١٠٢.

٧٩- المصدر نفسة، ص١٠٤.

٨٠- فرحات عباس، المصدر السابق، ص١٩٦.

٨١- مراد اعراب، المصدر السابق، ص١١٤-١١٥.

٨٢- صحيفة البصائر، العدد ٣٢٢، ١٠ جوان١٩٥٥، ص١.

٨٣- اقتراح سوستال في برنامجه لغرض تنظيم الادارة تقسيما جديدا وكانت اخر خطوة في هذا المجال تعود الى كانون الاول ١٩٥٤ حيث تم اقرار مبدأ المساواة في التمثيل النيابي بين المجموعتين الاوربية والجزائرية المدرج في قانون الجزائر لعام ١٩٤٧ على مستوى الجمعية الجزائرية فأصبحت تضم كل مجموعة حسب هذا القانون واحد وثلاثون عضوا في المجلس العام للجزائر

وثلاثة وثلاثين عضوا في مجلس وهران وسبعة وثلاثين عضوا في مجلس قسنطينة الا ان هذا التغيير لم يشهد التطبيق بسبب احاث الثورة . ينظر: Claud Collot, Ies institution de I Algerie Durant Ia periode colonial 1830-1962, c. n. r. c ,Paris, opu, Alger, 1987, p.110.

٨٤- الغالي غربي، المصدر السابق، ص٢٠١.

٨٥- رمضان بو رغدة، الثورة الجزائرية والجنرال دوغول ١٩٥٨- ١٩٦٢، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، ٢٠٠٧،ص١٥٥.

86-Yves Courriere, Op.Cit, p.95.

87-Jacques Soustelle, L Esperance Trahie (1958 -1961) ed de I Alma, Op. Cit p76-77.

88-L Echo d Alger, 13-09-1955.

89-L Echo d Alger, 13-09-1955.

٩٠- الغالي غربي، المصدر السابق، ص٢١١.

٩١- مراد اعراب، المصدر السابق، ص١٤٤.

٩٢- رمضان بورغدة، المصدر السابق، ص١٥٨.

93-Jacques Soustelle, L Esperance Trahie (1958 -1961) ed de I Alma, Op. Cit p.79-80.

٩٤- مراد اعراب، المصدر السابق، ص١٤٨.

95-Jacques Soustelle, L Esperance Trahie (1958 -1961) ed de I Alma, Op. Cit p.87.

96-Francis et Colette Jeanson, L Algerie Hors la Loi, editions ENG, Alger,1993, p.84.

97- Jaques Soustelle , Aimee est Souffante Algerie, op.cit. p.84

٩٨- الغالي غربي، المصدر السابق، ص٢١٢-٢١٣.

٩٩- رمضان بورغدة، المصدر السابق، ص١٥٩.